دفاتر السياسة والقانون المجلد: 15 / العدد: 02 (2023) ص ص: 330 – 345

الكلبتقراطية ورهانات بناء الجمهورية الجزائرية الجديدة.

kleptocracy and the stakes in building a new Algerian democratic republic

رفافة فافة*
أستاذة مساعدة "أ"/جامعة أحمد زبانة - غليزان، dr.fafa48@yahoo.fr
سرير عبد الله رابح
أستاذ محاضر/جامعة الجزائر(03) Seghierab@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 02/28 / 2021 * تاريخ القبول 2022/06/10 * تاريخ النشر: 07/ 06 /2023

ملخص:

ننطلق في رصدنا للكلبتقراطية في الجزائر، من مشكلات الفساد التي مست بنيان الدولة على مر تاريخها، والأزمات التي يعاني منها النظام السياسي، والشبكات الفاسدة التي تحاول السيطرة على صنع القرار، إذ نخالها أساسية لفهم قدرة النخب السياسية في الحفاظ على موقعها طيلة هذه المدة من الزمن، في ظل رفض الشعب لها بسبب معاناته، ومحاولته إحداث تغيير أو إصلاح جذري للنظام من خلال محاسبة المسؤولين الحكوميين الفاسدين وكل من له علاقة بشبكاتهم(العصابة)، وإعادة إنتاج نظام جديد مكان النظام الكلبتقراطي الذي تكرس في الجزائر منذ القديم، وبناء جمهورية جزائرية ديمقراطية جديدة.

الكلمات المفتاحية:

الكلبتقراطية، الفساد البنيوي، الاستحواذ، شبكات الفساد، الجمهورية الجديدة.

Abstract:

We proceed in our follow-up to the kleptocracy in Algeria, the problems of corruption that have affected the structure of the state throughout its history, the crises plaguing the political system and the corrupt networks that try to control decision-making. because we see them as essential to understanding the ability of political elites to maintain their position throughout this period. In light of the people's rejection of their suffering, and their attempt to bring about radical change or reform of the system by detaining corrupt government officials and all those connected to their networks (the gang), reproducing a new system in place of the dogmatic system which has been established in Algeria since the old one, and building a new Algerian democratic republic

Keywords:

kleptocracy, structural corruption, appropriation, corruption networks, new republic

* رفافة فافة، dr.fafa48@yahoo.fr

مقدمة:

رافق الجزائر طيلة تاريخها عدة أنماط من الفساد، ولعل أكثرها خطورة هو الفساد البنيوي الذي وضع الجزائر في خانة الدول التسلطية المهددة بالانهيار في أي لحظة بسبب التشوهات والاختلالات الناتجة عن النظام الفاسد الذي ظل يحكم الجزائر منذ عهد ليس بقريب، وأثاره الوخيمة على سبل عيش المواطن وعلى البناء المؤسساتي للدولة.

في هذا الصدد نجد أنفسنا ملزمين بالحديث عن ما يسمى بالدولة الكلبتقراطية، والفساد البنيوي ومنطق الاستحواذ الذي تمارسه السلطه وشبكاتها الفاسدة على الدولة الجزائرية، وكيف أن الشعب الجزائري ظل يحاول تغيير الوضع وإحداث إصلاح جذري للدولة برمتها، فرغم فشله في عدة محطات، إلا أنه أعاد الكرة مرة أخرى، وخرج في مسيرات سلمية مليونية في جل ولايات الوطن يوم 22 فبراير2019 للإطاحة بالدولة الكلبتقراطية وإعادة بناء جمهورية جزائرية جديدة.

وتعزى أهمية هذه الورقة في كونها ستحاول كشف الغطاء عن ما كان يحدث داخل العلبة السوداء (النظام السياسي الجزائري) وفيما تجلى الفساد البنيوي، وما ستؤول إليه الجمهورية الجزائرية الجديدة بعد إعادة إنتاج النظام، وذلك بمحاولة الإجابة على التساءل التالي:

إلى أي مدى تجسدت الكلبتقراطية في النموذج الجزائري؟ وما هي رهانات بناء الجمهورية الجزائرية الثانية أو الجديدة؟

من خلال هذا السؤال سنفترض أن الجزائر كانت تعاني فساد بنيوي طيلة تاريخها، وهو ما كرس الكلبتقراطية، كما سنفترض أن إعادة إنتاج نظام جديد وبناء جمهورية جزائرية ثانية حسب تطلعات الشعب ورواد التغيير_ مرهون بالقضاء على الكلبتقراطية والمسؤولين الحكوميين الفاسدين، وهذا الافتراض محتمل لأنه في الدول التي تعاني فساد نسقي نظامي غالبا ما يفلت المسؤولون الفاسدون من العقوبات عند القبض عليهم، نظرا لعدم معرفة كل أطراف الشبكة التي تشاركهم "الغنائم"، أو استغلال الثغرات القانونية في الدفاع عن أنفسهم والتي كانوا قد وضعوها لهذا الغرض.

ولتأكيد أو نفي هذه الفرضيات تم معالجة هذا الموضوع وفق إطار منهجي يقوم على وصف وتحليل مجموعة من العناصر وفق سياقها التاريخي، وقد تمثلت في:

أولا: مفهوم الكلبتقراطية
ثانيا: الكلبتقراطية في الجزائر وإعادة إنتاج النظام.
ثالثا: رهانات بناء الجمهورية الجزائرية الجديدة

أولا: مفهوم الكلبتقراطية:

تعتبر الكلبتقروطية نمط من أنماط الفساد الذي يجمع بين الرغبة في الحصول على السلطة والمال بطرق سهلة وسريعة، ويتحدد ذلك وفق المبادلة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي، وتستند الأنماط الخاصة

التي تسود في مجتمع معين لسهولة الوصول إلى واحد منهما مقابل الآخر، ففي المجتمع الذي تتوافر فيه فرص عديدة لتجميع الثروة، وتقل فيه مراكز السلطة السياسية يقتضي النمط السائد استخدام الثروة للوصول إلى المركز السياسي، والحالة المعاكسة هي السائدة في الدول المعصرنة (هنتغتون، 1993، ص86)، وهذا ما يحيلنا إلى تعريف الكلبتقراطية وأنماطها ومميزاتها.

1 /تعريف الكلبتقراطية:

مثلت الكلبتقراطية إحدى أنظمة الحكم الفاسدة السائدة منذ التاريخ القديم، فكون أن الإنسان له حب السيطرة والتملك وتحقيق المصلحة الخاصة، كرس هذا المفهوم في مختلف الحضارات والأمم، وإن اختلفت حدة تطبيقه، أو أشكاله وأنماطه، فمنذ القدم كان يحاول الفرد أو قلة ممن لهم القوة والسلطة السيطرة على الملك والثروة، وجعل الآخرون في خدمتهم، تحت طائلة الحكم التيوقراطي، الذي يتميز بالاستبداد والتسلط والطغيان، ربما في هذه المرحلة من الحياة البشرية كان الأمر عادي، ولكن مع تطور الذي حصل للفرد والمجتمع ونزول الديانات السماوية التي تنبذ السيطرة والاستعباد، وظهور الفلاسفة والعلماء المنادون بالفضيلة والمساواة، بدأت الشعوب تنبذ هذه الأنظمة واكتشفت بأنها مجرد أنظمة استبدادية سارقة، ومنذ ذلك الحين ظلت المجتمعات تحاربها، وتحاول القضاء عليها، ولكن دون جدوى، إلى هنا نجد أن الكلبتقراطية كانت قد فرضت نفسها كممارسة، ولكن كمصطلح، فقد اقترنت بالأصل اللاتيني الذي يعني "حكم اللصوص أو اللصوصية، وهذا بعد جمع المقطعين المكونين للفظ "الكليبتقراطية "kleptocracy" وهما: "كليبتو" وتعني اللص، و"قراط" وتعني حكم، والمقصود به ذلك النمط من الحكومة الذي يراكم الثروة الشخصية والسلطة السياسية للمسئولين الحكوميين على حساب الجماعة، فتتشكل قلة حاكمة تدعى "الكربتوقراط"، وعادة ما يكون نظام الحكم في تلك الحكومات في الأصل ديكتاتوريًا أو استبداديًا، ومع ذلك فقد تظهر الكلبتوقراطية في بعض النظم الديمقراطية التي انزلقت إلى الأوليجارشية (حكم القلة)(عبه جي،https://political- encyclopedia.org).

ويرد تفسير "الكلبتقراطية" في "معجم العلوم السياسية" بأنها:

"تعبير عن نظام حكم جوهره الفساد الشامل، واللصوصية ونهب الثروات العامة، تقوم سلطة الفساد على وحدة مكينة بين السلطة السياسية وسلطة مافيات لصوصية تسطو على الثروة العامة بوسائل عديدة يتم شرعنتها بآليات حكومية رسمية عبر برامج وهمية وأشكال من التستر" (عبه جي، https://political- encyclopedia.org).

ويتجسد هذا النوع من الأنظمة؛ أي الأنظمة الكلبتقراطية، حسب دراسة "ناتالي دفي"، و"نيت سبلي" عندما تبدأ النخب في قطر ما، بسرقة المال العام، بصورة ممنهجة، واسعة النطاق، ...وهم يفعلون ذلك في المجالات الحيوية كقطاعات البنوك والموارد الطبيعية خاصة، فيراكمون الثروة الشخصية"(حمد، 2019، http://www.sudanile.com).

كما يظهر أيضا في مراحل انتقالية نحو النظم الديموقراطية التي تنحرف بسبب هشاشة التجربة وضعفها وتعكزها على قوى وعناصر هزيلة؛ مثل حركات لا تحمل برامج علمية أو تعتمد على فلسفات ماضوية أو تبريرات دينية، ليست لها علاقة مباشرة بخطاب الواقع ومطالب تفاصيل اليوم العادي للإنسان، حيث تعول على تضخيم اهتمام الإنسان بالماورائيات وبالعالم الآخر بعد مماته على حساب تفعيل عقله وجهوده في بناء حياته، وطبعا خواء برامجها التنموية وفشلها في عمليات البناء الفعلية المؤملة المنتظرة.

أو يمكن أن تنشأ الدولة الكليبتقراطية في أي وضع اقتصادي تعوزه القوانين وحقوق الملكية، كتراتبية أو هرم مفترس، تنطلق من حالة فوضى خالصة، حيث يقلل الديكتاتور من احتمال الثورة عليه من خلال إنشاء نظام المحسوبية والولاء من خلال البيروقراطية الفاسدة، أو أن يصبح المسؤولون الحكوميون أقطابا اقتصاديين، يتواصلون مع الأقطاب الاقتصاديون الجدد الذين يحتاجون إلى الدعم الرسمي، وحالما يتم عقد الروابط السياسية فإن هؤلاء لن يواجهوا عوائق تذكر من أطر الدولة أو من منافسيهم، وتكون المؤسسات والمناصب مجرد أدوات نافعة في السعي لتحقيق الثروة(جونستون، 2008، ص90).

وعليه، فإن الكلبتقراطية حسب ما ورد سابقا، ولما يحمله المصطلح من معاني الاستبداد والتسلط، واللصوصية، فهو يلتقي مع مصطلحات مشابهة له في الخصائص مما يجعله متداخلا معها في عدة جوانب، أبرزها **"**الاستحواذ على الدولة**"**، أين يسعى الناس إلى الحصول على الثروة والسلطة إما في محاولة أصحاب الثروات الخاصة التأثير على البيروقراطيات الدولة وأجهزتها التشريعية، أو أن يستحوذ المسؤولون الحكوميون والعسكريون الأقوياء على أجزاء من الاقتصاد دون أن يتعرضوا للمساءلة(جونستون، ص32)، وفي هذا المقام يقول "جون فرانسوا بيار": "أن الوصول والاستحواذ على السلطة هو السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في تقسيم الكعكة بسبب طغيان الفساد وتفشيه في الدول، هذا الفساد اتخذ شكل تواطؤ بين الكبار والصغار، بل أصبح شعارا للمزايدات السياسية...، ونظاما للنهب متفقا عليه من قبل هؤلاء، مفتاحه السري "كلما زادت سلطتك زادت درجة الغنى السريع والفاحش"(مجناح، 2017، ص71)، أو كما أسماها "سياسة ملء البطون".

وهذا ما يجعل الدولة تقتنص من قبل لصوص الحكم، ويفتح المجال أمام تغلغل الفساد في بنيان الدول والأنظمة السياسية؛ أين يستخدم الفساد هنا كحل تنظيمي للنوايا التوسعية للعصابة والدكتاتوريين، الذين يعملون وفق شبكات فاسدة(Peeters, 2011, P201) تتميز بهياكل مستقرة وواسعة الانتشار وليست أحداثا مستقلة استثنائية، وتشكل روابط قوية بين الأحزاب السياسية والفروع القضائية والبوليسية والتشريعية للحكومة، فضلا عن كلاب المراقبة والمراجعة والمنظمات الصحفي (Jancsics & Jávor, 2012, P67)، كما لها محاور وهيكل نمطي يشمل أكثر من فضيحة فساد واحدة (Alves & Lenzi & Perc, 2018, P01) وتحتاج شبكات الفساد على حد تعبير أحد الباحثين، إلى أبقار نقدية، ونقاط تتغذى منها، وممثلين أقوياء يمكنهم التحكم في عملية الحلب، وإدارتها، فالبقرة النقدية غالبا ما تكون المؤسسات العامة، الموارد القابلة للتسويق المنقولة من جهة فاعلة إلى أخرى (الحقوق على القرارات، تمويل المشاريع، اختيار الشركاء والموردين والمقاولين، السيطرة على تسريع العمليات الإدارية أو إبطائها أو تأخيرها أو التلاعب بها، معلومات من الداخل حول الخطط المستقبلية، اتصالات غير رسمية مع الجهات الفاعلة المؤثرة(Jancsics & Jávor, P74) للفاعلين على بيع الشبكة المكونة من السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية والبيروقراطية، ويتم الحفاظ على تماسك هذه الشبكة من خلال التوزيع العادل نسبيا، أو التفاوض بين أعضاءها حول المنافع(Jolly, 2001, p 118 والمشكل أنه لا يعرف كيف تشكلت هذه العلاقات ومتى، وعندما تقوم هذه الشبكات بالاستحواذ على الدولة وفق نمط فساد معين كما ذكرنا سابقا، فهذا ينذر بوجود دولة كلبتقراطية.

2. **/أنواع الكلبتقراطية**: إن تجسد الكلبتقراطية يكون وفق فئتين:

***الفئة الأولى**: هي تلك الدول التي تعاني الفساد المنظم نسبيا، الذي يتعلق بذروة الهرم السياسي، أي فساد الرؤساء والحكام، الذين يحاولون استغلال موارد الدولة لصالحهم مع إضفاء المشروعية على أنشطتهم الفاسدة، وهذا النوع نجده منتشر بكثرة في جل دول العالم، حيث يقع العديد الوزراء والحكام وإطارات في فضائح الفساد كبرى.

***الفئة الثانية**: هي تلك الدول التي تعاني الفساد الذي يسري داخل النظام السياسي في حد ذاته، حيث تكون هناك شبكات فساد أخرى لا تنتمي إلى النخب الحاكمة تتنافس معها للاستلاء على الهياكل الحكومية (عبه جي)، حيث نجد هذه الشبكات تتكون من حلقات مترابطة تضم صغار الموظفين والمسؤولين الحكوميين ورجال المال والأعمال، لتشكل مافيا أو عصابة تعمل في سرية تامة مع بعضها لنهب ثروات البلد وتحقيق الإثراء غير المشروع، وهنا تكون الكلبتوقراطية مرادفة لمفهوم الدولة العميقة التي تعمل في سرية تامة وتبقى دائما في الكواليس، وهذا النوع نجده منتشرا بكثرة في دول العالم الثالث، التي تتميز بأنظمة استبدادية، وهناك ثلاث طرق تنتهجها الأنظمة الكلبتقراطية لفرض سلطتها، وهي:

*القانون الذي تشرع به سرقاتها وتحمي به فسادها وتعاقب به منتقديها ومعارضها، فنظام الكليبتقراطية" هو نظام السرقة القانونية والممنهجة للمال العام والثروة الوطنية، لأن هؤلاء "اللصوص القانونيين" إنما يقومون بسرقتهم من خلال التفويض "الديمقراطي" الذي يحصلون عليه" (أنوزلا، 2018، https://www.aljazeera.net)، وهنا تستحضرنا نظرة "إيمانويل كانط" للحكومة الاستبدادية" باعتبارها "الحكومة التي ينفذ فيها رئيس الدولة تعسفيا القوانين التي وضعها على مقاسه، ويحل بذلك إرادته الخاصة محل الإرادة العامة"(الهلالي، لزرق، 2011، ص86).

* زرع الفرقة داخل المجتمع وخلق الصراعات واستقطابات وهمية بين أفراده لبسط هيمنتها عليه وتقديم نفسها حكما وضامنا لاستقراره ووحدته، وتستخدم هذه الاستراتيجية أيضا لإلهاء الرأي العام والمجتمع وصرف انتباهه عن أعمال هذه الشبكات الفاسدة.

* زرع ثقافة وصولية انتهازية قائمة على الفساد والتواطؤ والمحسوبية، تمجد الفرد الذي ينجح في تحقيق مكاسب شخصية ومراكمة الثروة على حساب المصلحة العامة(أنوزلا).

وبصرف النظر عن الطرق التي تنتهجها الدول الكلبتقراطية أيا كان نوعها في تحقيق مكاسبها، ستبقى خطرا على المجتمعات والشعوب، وعائقا أمام التطور والحياة اللائقة التي يصبو إليها كل إنسان، والمشكل أن مميزاتها توحي بعدم القدرة على القضاء على مثل هذا النوع من الأنظمة والدول بسهولة.

3 /مميزات الدول الكلبتقراطية:

*الكلبيتقراطية ليست سمة حصرية للأنظمة الديكتاتورية فقط، بل يمكن أن تطال حتى الدول الديمقراطية، كما أنها لا تكون دائما مخالفة للقوانين، لأن أصحاب السلطة والمال هم من يكتبون القوانين وقد تكون متناسبة مع أعمالهم في غالب الأحيان.

*من مفارقات الأنظمة الكليبتوقراطية أنها تكون الأكثر فسادا واستقرارا في الآن نفسه، لأن إحدى أدوات الطبقة الحاكمة الجشعة هي الأمن الذي تقويه لحماية سرقاتها وقمع معارضيها

*تتسم النظم الكليبتقراطية kleptocratic systems بتفشي جميع أنواع المحسوبية، واستحالة الرقابة الخارجية وانعدامها، مما يؤدي إلى تفاقم قدرة المسؤولين الحكوميين على التحكم في أموال العامة ووسائل صرفها، فهناك من يرى أن أهم شيء يكمن وراء الفساد الناجح هو أن النخب الفاسدة يمكنها عمدا إيقاف آليات الرقابة الحاسمة داخل وخارج المنظمة، حيث تستطيع العصابات الفاسدة (شبكات الفساد) التعدي على نقاط المراقبة والاستلاء عليها أو تبني علاقات غير رسمية مع أولئك الذين يعملون في نقاط المراقبة، أحيانا من خلال وسطاء الفساد(Jancsics & Jávor, P75)، فبدون هذه المنظمات الرسمية لن يكون الفساد ممكنا.

*إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد السياسي في سياق يتسم بالصراعات حول توزيع السلطة والثروة، إذ يسمح التخصيص الفاسد لموارد الدولة للحكام بتحقيق هدف سياسي حتمي(Hachemaoui, *2011*, P128)،هو الحصول على الصمت وتواطؤ الفاعلين داخل الشبكات.

*تكريس الضعف المؤسسي للدولة من قبل الحكام الكلبتقراطيين كاستراتيجية لوضع العمل في مأمن من أي إغراء بالسيطرة، وإبقاء نظام الفساد قائما (Hachemaoui, *2011*, P131) .

بالتالي نخلص إلى أن الكلبتقراطية كأحد الأنظمة الاستبدادية التي تعمل وفق شبكات فاسدة، وكنمط من أنماط الفساد البنيوي، قد يؤدي إلى ضعف الدول وانهيارها لما يحمله هذا المفهوم من ظلم وسيطرة وسرقة وأنانية في استخدام أي وسيلة مهما كانت محرمة وغير قانونية وضارة لتحقيق المصلحة الخاصة والثراء الشخصي والسلطة، كما يمكنه أن يكون أحد المسببات لقيام الثورات والاضطرابات من قبل الشعب المقهور، وربما هذا ما تجلى في الجزائر.

ثانيا: الكلبتقراطية في الجزائر وإعادة إنتاج النظام

غالبا ما يحاول ممن يملكون مفاتيح السلطة تغيير بنية الدولة وإعادة إنتاج وترتيب المعادلات السياسية حسب ما يخدم مصالحهم ويحقق رغباتهم في إطار شبكات تحكمها علاقة مصلحية، ويحقق لهم الثراء السريع مع الحفاظ على الكرسي، فيشكلون بذلك عصابة من لصوص الدولة، للاستحواذ على ثرواتها في قالب قانوني مزيف، وهذا ما شهدته الجزائر طيلة تاريخها.

1/الفساد البنيوي في الجزائر وإرث النظام القديم: هل الجزائر تعاني فساد بنيوي؟

ورثت الجزائر من تاريخها عدة مشاكل وأزمات بنائية مازالت آثارها تتجذر في النظام السياسي وطبيعة علاقته مع المجتمع، وقد تجسدت هذه الأزمات في الفساد البنيوي الذي ترجع إرهاصاته في نظام المحسوبية والعشيرة الذي يميز الجزائر، ومن باب الإشارة فإن هذا الأخير كان منذ القديم وتكرس أكثر مع استبداد الحكام الأتراك واستخدامهم للمحاباة واللامساواة والتعسف في استعمال السلطة، مما أدى إلى ضعف النظام واحتلال الدولة الجزائرية من قبل الفرنسيين، أين زاد نمو الفساد وانتشر أكثر مع سيطرة الطبقة البيروقراطية على الحكم والإدارة، وترك مورثاته بعد الاستقلال في الإدارة الجزائرية من أمراض البيروقراطية والمحسوبية والرشوة

والاستبداد في الحكم واستغلال المناصب للإثراء، حيث تجلت عدة مظاهر للفساد ـ حسبما أورده الباحثون ـ في بداية التأسيس للدولة الحديثة كقضية المجاهدين المزيفين؛ حيث بلغ حوالي 10000 بطاقة مجاهد مزيفة، وقضية صندوق التضامن الذي أنشأه "بن بلة" لجمع التبرعات من النساء، وسرقة الأموال من خزينة جبهة التحرير الوطني وتحويلها إلى الخارج والتي قدرت بحوالي 43 مليون فرنك سويسري، وفي هذا المقام قال "محمد حشماوي" أن جبهة التحرير الوطني كانت تشبه مجموعة من شبكات الزبناء، وغيرها من القضايا التي لا يمكن أن نفصل فيها أكثر.

كذلك بعد تولي "هواري بومدين"(1935- 1978)السلطة التي وصلها عن طريق الانقلاب العسكري سنة 1965 باسم الشرعية الثورية، شاع استخدام أسلوب الزبائنية والمقايضة المالية مقابل التنازل عن السياسة والتأييد والولاء للحكم القائم، وأصبح الفساد نوع من استخدام النفوذ للحصول على المواد والتجهيزات والعقارات بواسطة الجاه والتدخل لدى الأعوان المكلفين بها، أو ما أطلق عليه "المتاجرة بالنفوذ" أين يستفيد الضباط والإطارات السامية من موارد المؤسسات العمومية بينما المواطن العادي يجد صعوبة في ذلك (الشطي، 2004، ص888)، كما ساد في المرحلة البومدينية فساد القطاع الصناعي الذي تجاوزت فيه الاستثمارات 100 مليار دينار، حيث تم اختلاس وتبذير08 مليار دينار منها، بسبب التسيير البيروقراطي للمشاريع وقلة التحكم في إدارة الاستثمارات وقلة التنسيق والبرمجة وغيرها، وربما هذا راجع إلى الاستبداد الناجم عن تبني نظام الحزب الواحد وانعدام الرقابة والمساءلة والمعارضة.

وبخصوص هذا الوضع قال **"رابح بلعيد"** بأنه **"تطلب من الجزائريين المغتربين وحلفائهم الأثرياء الجدد أقل من ثلاثة عقود زمنية لكي يحولوا إلى أيديهم عن طريق الفساد السياسي والاقتصادي والرشوة والاختلاس والسرقة الصريحة وامتلاك الثروة التي ورثتها الدولة الجزائرية من المستوطنين الفرنسيين في عام 1962، والأهم أن الفساد السياسي والاقتصادي والرشوة والاختلاس والسرقة الصريحة، أديت كلها باسم الاشتراكية العلمية، وباسم الثورة الجزائرية وشهدائها فثمة المئات من موظفي الدولة... ممن شيدوا وابتاعوا قصورهم وفيلاتهم الفاخرة باسم الثورة"**(الشطي، ص769).

ولكن الوضع ظل على حاله بل تطور أكثر بعد وفاة "هواري بومدين" وتولي **"الشاذلي بن جديد"** الرئاسة، حيت تميزت مرحلته هو الآخر ببروز أشكال مختلفة من الفساد كانتشار الزبانية وتوظيف الأقارب، والشعبوية والديماغوجية والمافيا المالية...، خاصة بعد إنشاء أسواق الفلاح، ووفرة العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي ساهمت في ظهور قضايا فساد كبرى في قطاع النقل كمشروع سكة الحديد الذي كلف الجزائر خسائر 200مليون دولار، وكذلك قطاع البناء والمنشئات العمرانية الذي كان بيئة خصبة للفساد حيث قدرت المبالغ المختلسة بأكثر من 30مليون دولار، بالإضافة إلى الفساد في الواردات الاستهلاكية كالمنتوجات الصيدلانية (استيراد أدوية منتهية الصلاحية، وشراء الأدوية بأسعار باهضة عن أسعارها الحقيقية في السوق)، مما أدى إلى انفجار الشارع في أكتوبر 1988 كرد فعل عن السياسات الفاسدة (الشطي، ص865).

كذلك انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجة إلى اقتصاد السوق، وتبني التعددية الحزبية لم يمنع النخب الفاسدة من السرقة والاستلاء بل زاد حدة الفساد، إذ تم التنازل عن ممتلكات الدولة إلى أشخاص نافذين في السلطة الذين تحولوا إلى رجال أعمال في ظرف قياسي، واستغلال الأوضاع السائدة في البلاد آنذاك لنهب الثروات والمال العام وتهريبها للخارج، حيث صرح "عبد الحميد الإبراهيمي" (الوزير السابق في عهد الرئيس

السابق الشاذلي بن جديد) أمام طلبة العلوم الاقتصادية بأن الاختلاسات التي قام بها مسؤولين سابقين في السلطة من سنة 1962- 1990، قدرت بحوالي 26 مليار دولار، وحسب بعض المحللين فقد تمت كل هذه التجاوزات بتزكية من المؤسسة العسكرية التي استفاد بعض أعضائها من الوضع القائم في هذه الفترة.

هذه الأمثلة ماهي إلا ذرة صغيرة من الفساد المستشري داخل النظام في هذه المرحلة، وطغيان حكم اللصوص، وتكوين شبكات فاسدة ظلت تعمل في الخفاء منذ ذلك الحين، وانتشار كل أنواع الفساد من تزوير ونهب وتهريب واختلاس للمال العام، بل تم الاستحواذ على الدولة بأكملها، وهنا تجلى الفساد البنيوي الذي ظلت تعانيه في الجزائر بوضوح، خاصة بعد إيقاف المسار الانتخابي في التسعينات، واغتيال الرئيس "محمد بوضياف" سنة 1992أثناء حملة التشهير التي قام بها ضد الفساد أو ما أطلق عليها المافيا" وتوعده بفضح 400 ملف فساد في الخطاب الذي سيلقيه أمام الشعب، ودخول البلاد في حرب أهلية وصراع دموي بين الدولة والمجتمع امتدت لعقد من الزمن، كان الخاسر فيها الشعب، والرابح هو الشبكات الفاسدة التي توفرت لها البيئة المناسبة للثراء السريع من خلال اختلاس المال العام وتهريبه والاستلاء على أملاك الدولة والشعب على حد سواء، لينتج بعدها بارونات ومافيا متخصصة تستحوذ على كل قطاعات الدولة (كمافيا العقارات، والبناء، الصيدلة...)، وبدأ النظام الكلبتقراطي يحكم قبضته على الدولة، وفي محاولة منه للحفاظ على منصبه وتخوفا من التدخل التدخل الخارجي أو خروج الوضع عن سيطرته الذي يمكن لأن يخلط حساباته ويهدد مصالحه، سارع إلى إيجاد حل للأزمة الأمنية، فتم وضع "اليامين زروال" على رأس السلطة سنة 1996 والذي طرح فكرة الوئام المدني، إلى حين مجيئ "عبد العزيز بوتفليقة" الذي كان خارج البلاد منذ عهد "بومدين" وتوليه الرئاسة سنة 1999، وهذا بعد استقالة "زروال" وإجراء الانتخابات.

وبهذا خرجت الجزائر من المأزق الأمني على أنقاض المصالحة الوطنية التي عمل "بوتفليقة" على تطبيقها، فكانت من المشاريع المسطر لها؛ رغم تهدئتها للوضع وحل الأزمة ـ لتغطية جرائم الفساد وستار للحكم الكلبتقراطي في الجزائر الذي ظل يعمل ويدعم الرئيس في بقائه على سدة الحكم عن طريق تمديد عهداته قانونيا وفق التعديلات الدستورية لسنة 2008 و2012، خاصة وأن حكمه تزامن مع البحبوحة المالية الناتجة عن الطفرة النفطية التي كانت فرصة ذهبية أمام البرغماتيين والكلبتقراطيين لتوسيع نشاطاتهم الفاسدة وزيادة ثرواتهم.

ومن أهم ما ميز فترة "بوتفليقة" هو توطيد السلطوية وقلة الفاعلية، وصورية المؤسسات الفاقدة للشرعية وهشاشتها وسيطرة النخب الحاكمة على السلطة والدولة واستشراء الفساد في مختلف ميادين الحياة، حيث تفجرت العديد من قضايا الفساد الكبرى كقضية "بنك الخليفة" هذا الشاب الجزائري الذي عمل على بناء شبكات قوية من المحسوبية، وساعده في ذلك الانهيار المؤسسي المبرمج للبنك المركزي وشبكات التواطؤ التي أَقيمت داخل الإدارة العليا للدولة، وهي مشروع منهجي لهروب رأس المال الذي كلف الدولة خسائر فادحة، وقضية الطريق السيار شرق – غرب التي قدرت خسائرها ب17 مليار دولار وما أنتجته من اختلاس للمال العام، وفضيحة سونطراك، وغيرها من الفضائح.

في خضم هذه الأحداث ظل الصراع قائما على السلطة ومنع الانتقال من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدستورية، وإضعاف آلية إعادة إنتاج نظامها السياسي، خاصة في العهدتين الثالثة والرابعة للرئيس

"عبد العزيز بوتفليقة" المشوبة باختلالات وتجاوزات ومفاسد ومفسدين، وبدأ التقهقر والانحدار نحو الانهيار الشامل، وغاب الرئيس المريض عن ممارسة مهامه لسنوات عديدة، واستلمت الحكومة المعنية مقاليد الدولة، ونشطت حكومة الظل غير الشرعية (بركات، 2020، ص210) (العصابة)، وتورط مسئولين كبار في فضائح الاختلاسات والتلاعب بأملاك الدولة، كسجن الجنرالات الخمس، وقائد الدرك الوطني، ورئيس الخدمات المالية في وزارة الدفاع وبعض الشخصيات التي تم التحفظ عليها، بتهمةالإثراء غير المشروع.

إن السؤال الذي يمكننا أن نطرحه الآن هو: من هم الفاعلون الرئيسيون الذين يشكلون الدولة الكلبتقراطية في الجزائر؟ وماهي أدوارهم داخل الشبكات الفاسدة؟

وقد تعددت الإجابات حول هذا السؤال من قبل المهتمين بالشأن الجزائري، فمنهم من يقول أن النظام السياسي غامض وهو عبارة عن علبة سوداء لا يمكن معرفة الفاعلين الحقيقيين للشبكات التي تكون الدولة الكلبتقراطية في الجزائر، وأن الشخصيات التي تم فضحها تم التضحية بها إما لضعف فاعليتها وتأثيرها في الشبكة وأو تصفية حساب معا، أو أنها أصبحت تمثل تهديدا للشبكة بكاملها، أو استخدامهم كاستراتيجية لتضليل الرأي العام والحفاظ على النظام وإطالة عمره، في ظل ضغوطات البيئة الداخلية والخارجية على نسق النظام وحصول الجزائر على مراتب محتشمة في التقاير الدولية حول الفساد،حيث نجدها تحتل المراتب الأخيرة في التقارير البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية في يخص فعالية الحكومة ودولة القانون، ومجال الفساد.

في حين ذهب رأي آخر يرى أن المؤسسة العسكرية مع مجموعة من المافيا المالية ورجال الأعمال وبعض الأطراف الخارجية خاصة فرنسا هي من تشكل النخب الحاكمة منذ ظهور الدولة الفتية في الجزائر، وهناك رأي ثالث يقول أن الكتلة السياسية التي كانت تحكم الجزائر تكونت من رئيس الدولة وشركاؤه الذين لا يظهر أقواهم دائما على الواجهة، وهم يتحكمون في شبكة من الزبناء والعشائر تخترق التراتبية العسكرية وتتحكم في أجهزتها،(غراتغيوم، 2011، ص68) وهناك من صور الدولة الكلبتقراطية في جهاز المخابرات أو ما أطلق عليه (الدولة العميقة) وأنها هي من تحكم الجزائر وما النظام السياسي والمؤسسة العسكرية إلا وسيلة لتسيير أعمالها، وأن نظامها هو الذي يحكم مهما تغيرت أساليب النظام السياسي في الحكم منذ الاستقلال أو شخصياته، لأنها هي من تضع تلك الشخصيات وتزيحها حسب ما يخدم مصالحها.

وبين هذا الرأي وذاك يبقى الفاعلون الرئيسيون الذين يسييرون الدولة جنود خفاء، مثلهم مثل الفساد يتميزون بالسرية، ولا يمكن تفكيك شبكات الفساد مادامت الجزائر تعاني الفساد البنيوي الموروث من التراكمات التاريخية الذي ساهم في استحواذ الكلبتقراطيين على الدولة، وتشكيل الدولة الكلبتقراطية، وفي هذا المقام يقول "محمد حشماوي" أن "الفساد بعيد عن كونه عرضيا، هو من إنشاء النظام وضع كآلية لتنظيم الصراع، وسوق بديل للمشاركة السياسية، وتعويض اقتصادي للإقصاء من السلطة، وآلية للسيطرة السياسية" (Hachemaoui,2009, pp 310-311)

مخطط يوضح تشكيلة الدولة الكلبتقراطية:

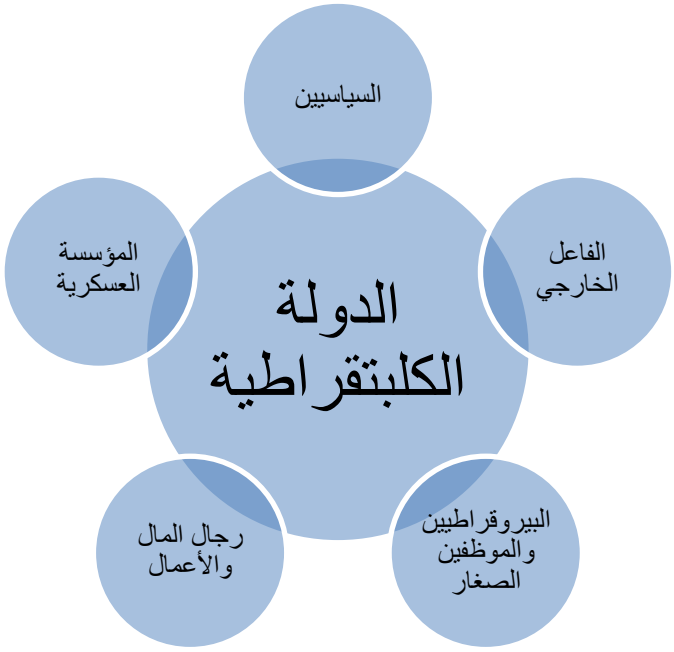

المصدر: من إعداد الباحثة.

وعليه فإن تجذر الفساد البنيوي في الدولة الجزائرية، واتساع نطاق الشبكات الفاسدة، وتغلغل الكلبتقراطيين داخل النظام أدى إلى فقدان هذا الأخير شرعيته وصورته أمام المجتمع، رغم شرائه للسلم الاجتماعي والسياسات الترقيعية والإصلاحات الصورية التي قام بها، تأزمت علاقته مع الشعب الذي عبر عن رفضه له بالخروج في مظاهرات سلمية تحمل شعار "إسقاط النظام الفاسد ورحيل العصابة" في 22فبراير 2019.

2/الكلبتوقراطية في حيثيات حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر، وإعادة إنتاج النظام:

إن فكرة إجرامية السلطة ظهرت مع نهاية العهدة الثانية لبوتفليقة، وتزايد نفوذ شقيقه السعيد، بحيث باتت المافيات المالية لاعبا أساسيا في تسيير دواليب السلطة والحزب الحاكم، مما حول السلطة إلى سوق سياسية تتنازعها مافيا المال والعقار الفاسد التي تتدخل في صنع القرار السياسي والانتخابي، وبناء نسق زبوني يفرض نفسه في أعماق الجسم الاجتماعي،(بوحنية، 2019، **https://studies.aljazeera.net**)، وبدأ الوضع يتأزم في الجزائر في العهدة الثالثة والرابعة "لعبد العزيز بوتفليقة" وما صاحبه من تدني المستوى المعيشي والاجتماعي للشعب بسبب تطبيق منطق الاستحواذ على الدولة من قبل هؤلاء بعدما فضحهم تدني أسعار النفط، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث مظاهرات شعبية في بعض ولايات الوطن احتجاجا على ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية في جانفي 2011، وما يعانيه المواطن في حياته اليومية من تهميش وبطالة وظلم وتقييد في الحريات وغيرها، إضافة إلى التأثر بالربيع الديمقراطي" الذي كان في نفس الفترة، ولكن كما هي سارع النظام إلى إحداث إصلاحات صورية للحفاظ على بقائه، أهمها رفع حالة الطوارئ وتعديل بعض القوانين، وشن حملة

ضد الفساد كما ذكرنا سابقا، وبالفعل تم إخماد غضب الشعب وبقاء النظام الكلبتقراطي وحاشيته ومواصلة أعماله الفاسدة، خاصة بعد مرض الرئيس الذي ترك فراغ تم استغلاله بكل ذكاء لسرقة الدولة بل نقول الشعب وثرواته، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل استهان واستغبى الشعب عند الإعلان عن ترشح الرئيس المريض الذي كان غائبا عن الأنظار لمدة خمس سنوات، لعهدة خامسة، وهو ما أثار حفيظة الجزائريين الذين كتموا غيضهم طيلة هذه السنوات على النظام الكلبتقراطي الذي كان يحكمهم، وخروجهم يوم الجمعة 22 فبراير 2019 في مظاهرات مليونية سلمية.

وقد أطلق على هذه المظاهرات الحراك الشعبي الذي قرر أن يواصل مسيراته كل يوم جمعة إلى أن تحقق مطالبه، فهي لم تقتصر على رفض العهدة الخامسة وتطبيق المادة 102 من الدستور فقط، بل شملت قضايا مصيرية كالكرامة ومحاربة الفساد والحقوق والحريات السياسية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية...، ثم تطورت المطالبة بإسقاط النظام ورحيل رموزه تحت شعار " رحيل العصابة"، والتأسيس "لجمهورية جزائرية جديدة" ترتكز على مؤسسات "دولة مدنية لا عسكرية".

وفي خضم هذه الأحداث وإصرار الحراك على مطالبه ورفضه لأي شكل من أشكال المساومة أو المفاوضة مع النظام، مع تلميح المؤسسة العسكرية بوقوفها في صف الشعب، أعلن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" استقالته نهائيا من الحكم في 2019/04/02 بطلب من رئيس الأركان الفريق "أحمد قايد صالح" وأجلت الانتخابات الرئاسية، وتم تعيين رئيس مجلس الأمة "عبد القادر بن صالح" رئيسا مؤقتا للدولة، و"نور الدين بدوي" وزيرا له، لقيادة المرحلة الانتقالية، رغم رفض الحراك لهذه الشخصيات التي تنتمي للنظام السابق، ومطالبته بفتح قضايا الفساد ومحاسبة العصابة، والقضاء على الدولة الكلبتقراطية التي حكمت الجزائر، تحت شعار "يتنحاو قاع".

كان هذا الحل بمثابة استراتيجية لتسيير المرحلة الانتقالية بطريقة دستورية تخوفا من حدوث فراغ مؤسساتي أو الوقوع في فخ الانقلاب العسكري، أو إنفلات أمني وتكرار سيناريو التسعينات، فحاول الفريق"أحمد قايد صالح" إقناع الشعب بقبوله في سبيل حماية استقرار الجزائر وأمنها، والمسارعة في تنظيم انتخابات رئاسية واختيار ما يراه الشعب الأنسب لتولي مهام تسيير الجزائر الجديدة، وحدد تاريخ 2019/07/04 موعد الانتخابات الرئاسية، الذي تم إلغاءه مرة أخرى في 2019/06/02 لعدم وجود مترشحين تتوفر فيهم الشروط، وبعد عدة مشاورات من قبل مسيير العملية الانتقالية، تم وضع تاريخ آخر للانتخابات الرئاسية يوم 2019/12/12، وإعلان المجلس الدستوري عن القائمة الإسمية للمترشحين الذين اختارتهم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وهم (عبد المجيد تبون، عبد العزيز بلعيد، عبد القادر بن قرينة، عز الدين ميهوبي، على بن فليس).

من المؤكد أن هذه الشخصيات لم تلق ترحيبا من قبل الحراك، كون أنها كانت تتولى مناصب عليا في النظام القديم الذي حكم البلاد لمدة طويلة بسلطة قمعية وظفت كل معاني الاستبداد والفساد والطغيان، مما يعني أن التغيير الجذري، والقضاء على الكلبتقراطية، وإعادة إنتاج نظام سياسي جزائري جديد أمر مستبعد وغير وارد في هذه المرحلة الانتقالية، وإنما سيكون نظام سياسي قديم بثوب جديد، خاصة بعد أن كشفت العدالة ملفات فساد ثقيلة تورطت فيها قيادات وزارية وحزبية وأمنية في خط الإجرام المالي والتجاري العابر للقارات(بوحنية)، "كأحمد أويحي (اشتغل في منصب رئاسة الحكومة خمس مرات، وكان أمين عام ثاني أكبر حزب في الجزائر

حزب التجمع الوطني الديمقراطي، كما عين وزيرالعدل) السعيد بوتفليقة (شقيق الرئيس المستقيل)، عبد المالك سلال (اشتغل في عدة مناصب وزارية، وكان وزيرا أول) عمارة بين يونس (كانت له عدة مناصب وزارية)، حميد ملزي (الذي مثل العلبة السوداء في النظام الجزائري حيث كان مدير لإقامة الدولة من 1989 حتى 2019) كل قضايا الفساد المتورطين فيها تتعلق بتبديد المال العام وإساءة استخدام السلطة لمصالح خاصة والزبونية، وكذا منح امتيازات غير مبررة لرجال الأعمال: طاحكوت محي الدين، علي حداد (رئيس الكارتل المالي في عهد بوتفليقة)، أسعد ربراب صاحب أكبر ثروة في الجزائر، الإخوة كونيناف، الإخوة عرباوي، مراد عولمي، الذين سجنوا أيضا بتهمة تمويل الأحزاب السياسية خفية، والتاثير على صنع القرار والتلاعب بالمال العام، وتهريب رؤوس الأموال إلى الحارج، والإثراء غير المشروع، والتزوير، والغش وغيرها .

وهو الأمر الذي خيب آمال العديد من الجزائريين، وجعل الحراك ينقسم إلى جبهتين: جبهة دعت إلى إجراء الانتخابات وآخرين للمقاطعة، ولكل فريق كانت له حجة في ذلك، فالأول تخوف من حدوث انفلات أمني واشتداد الأزمة وربما الدخول في سيناريوهات الدول العربية الأخرى التي شهدت الاحتجاجات قبلها مثل مصر وسوريا...، أو أن تقع الجزائر في نوع من الفراغ السياسي الذي يمكن أن يزيد الأمر سوءا، فقدموا أمن البلاد على الاعتبارات الأخرى، وأن هذه الشخصيات لم تكن ضمن الدولة الكلبتقراطية والعصابة، وأن الانتقال لا يمكن أن يحدث في ظرف وجيز، والفريق الثاني أصر على الثبات في مطالبه، وأنه مادام الشعب قام بخطوة جريئة لإعادة إنتاج النظام، يجب أن يبقى ثابتا في موقفه ولا يقدم أي تنازلات إلى حين بناء دولة ديمقراطية جديدة، وأن ما تقوم به المؤسسة العسكرية من تأجيلات وخطوات ماهو إلا استراتيجية لكسب الوقت وإفشال الحراك من أجل الحفاظ على النظام، فقاموا بالعزوف عن الانتخابات وكسر صندوق الاقتراع تعبيرا عن رفضهم لها، مواصلة المسيرات حتى بعد الانتخابات.

وبصرف النظر عن أي الرأيين أصح، فإن قادة المرحلة الانتقالية نفذوا استراتيجيتهم في تسيير الأزمة بحنكة، حيث استطاعوا تقسيم وحدة الحراك من جهة، والإبقاء على بذور النظام بغض النظر على انتمائهم للحكم الكلبتقراطي من عدمه، إضافة إلى تعاملهم المرن مع الشعب أكسبهم ثقته من جهة، وأضعف حيد المؤسسة الرئاسية والدولة العميقة (المخابرات) من تسيير البلاد من جهة أخرى.

ليتم في نهاية المطاف إخراج الجزائر إلى بر الأمان، ونجاح الانتخابات بفوز "عبد المجيد تبون" الذي كان من المتوقع أنه سيتولى مقاليد الحكم نظر لعلاقته مع الفواعل المتحكمة في السياسة الجزائرية خاصة مع نائب وزير الدفاع "الفريق قايد صالح"،(مزارة، 2020، ص346) ومباشرة بناء الجمهورية الجزائرية الثانية، ليبقى فواعل الحكم الكلبتقراطي مجهولون رغم سجن عدة رؤوس كبار في الشبكات الفاسدة.

ثالثا: رهانات بناء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجديدة

كان الهدف الرئيسي للاحتجاجات هو إحداث تغيير جذري في طبيعة النظام السياسي الذي خلف أزمات مستعصية، وإعادة إنتاج نظام سياسي بحكم مدني يحظى بالشرعية الدستورية، قائم على مبادئ الديمقراطية ومتطلبات الدولة العصرية، وبناء المؤسسات ومكافحة الفساد، وتوزيع الثروة بين مختلف الشرائح الاجتماعية وتحقيق العدالة ودعم مصادر الدخل من غير الريع.

إلا أن اختلاف الحراك في طبيعة التغيير المراد والآليات المستخدمة لذلك أحدثت شرخا بين صفوفه كما ذكرنا سابقا، ولكن هذا لم يمنع من إجراء الانتخابات الرئاسية يوم 2019/12/12التي فاز بها"عبد المجيد بنسبة 58 %، وتكوين حكومة جديدة ب39 حقيبة لتجسيد برنامجه الذي تعهد فيه ببناء جمهورية جديدة تستجيب لتطلعات الشعب وإجراء إصلاح شامل للدولة يسمح بتكريس الديمقراطية في ظل دولة القانون تحمي حقوق وحريات المواطن، واسترجاع الأموال التي هربها مسؤولون من نظام الرئيس السابق إلى الخارج، والقضاء على النظام الفاسد.

فقد كانت جل خطاباته منذ توليه الحكم تدعو إلى بناء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجديدة وفق نمط قانوني، حيث قال: **"أن حجر الزاوية لبناء الجمهورية الجديدة هو"إعادة النظر في منظومة الحكم من خلال إجراء تعديل عميق على الدستور، وعلى بعض النصوص القانونية الهامة مثل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات،..... وأخلقة الحياة السياسية عبر تكريس الفصل بين المال والسياسة ومحاربة الرداءة في التسيير، فالجمهورية الجديدة في نظره ترتكز على قيام دولة القانون التي تضمن استقلالية القضاء وترقية الديمقراطية التشاركية الحقة التي تمنح فرص الرقي الاجتماعي والسياسي للجميع.."** (وكالة الانباء الجزائرية، 2020،http://www.aps.dz/ar/algerie)، كما أولى أهمية العناية بالمناطق المهمشة التي تعاني التخلف والحرمان بسبب النظام الفاسد الذي كان قائما، أو كما أسماها "مناطق الظل"، وثمن جهود الشعب الجزائري ورغبته في التغيير ودور الجيش في إدارة المرحلة الانتقالية، من خلال إعلان 22 فبراير "يوما وطنيا للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه"، وكذا الشروع في تنفيذ خطة الاقتصاد المنتج بدل الاقتصاد القائم على المحروقات والريع، بتشجيع المؤسسات الناشئة، والاعتماد على التكنولوجيا والرقمنة العصرية في إدارة الأعمال، وغيرها من المشاريع التي ترافق بداية أي مشوار رئيس منتخب.

من المؤكد أن ما قدمه الرئيس الجديد من خطابات، تجعلنا للوهلة الأولى نظن أن الجزائر قد تغيرت بالفعل، فبناء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجديدة مرهون بمدى تطبيق هذه الخطابات، ومدى توافقها مع تطلعات الشعب، حسبما صرح به النظام بعد الاستفتاء على الدستور الذي جرى 11/01/ 2020، حيث قال الوزير الأول "عبد العزيز جراد" **"أن التعديل الدستوري جاء تجسيدا لأحد أهم الالتزامات السياسية للرئيس، وأنه مشروع استجاب لتطلعات الشعب التي عبر عنها في حراك فبراير 2019، في بناء ديمقراطية حقيقية، تجعل الجزائر في منأى عن "الانحرافات الاستبدادية والتلسلطية"، ويسمح الدستور أيضا.... محاربة كل ما يناقض بناء دولة القانون، كالبيروقراطية والمحسوبية والجهوية والفساد"**(وكالة الأنباء الجزائرية).

إلا أنه عند النظر للشق الثاني من المعادلة السياسية، ومواصلة الحراك مسيراته حتى بعد الانتخابات ورفضه لنتائجها، ومقاطعة الاستفتاء على الدستور الجديد الذي بلغت نسبة متدنية جدا منذ استقلال الجزائر والتي قدرت ب 23,7% فقط، تحيلنا إلى تحليلين، إما أن الشعب الجزائري مازال يفقد ثقته في السلطة الجديدة واعتبر هذا الدستور تحديا له وليس تعبيرا عن ما أراده، أو أن الرئيس الجديد "عبد المجيد تبون" فشل في التعبير عن تطلعات الشعب، لكون أن الدستور الجديد لم يعكس صورة النظام الجديد المنتج، وبالتالي فشل العملية السياسية للسلطة وتوسع الفجوة بين الحاكم والمحكومين، مما يعني أن مواصلة السلطة لمسارها مرهون بالتخفيف من صعوبة الوضعين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

وعليه، ما يسعنا إلا القول أن التغيير السياسي والتحديات الاقتصادية التي صاحبت هذه الحقبة قد قدمت مؤشرات مختلفة عن ما عهدناه في التغيرات السابقة، وهو ما سيئول إلى سيناريوهين إما جزائر الجديدة وبلد مستقر وسائر في طريق النمو والتطور، وهذا إذا ما طبق الرئيس الحالي البرنامج الذي سطره بطريقة عملية، وإما تخلف وتقهقر مواصلة الحكم بالنظام الكلبتقراطي الذي سيكون لا محالة سببا في سقوط الدولة وانهيارها إذا ما تمت مقاومته من قبل الذي مازال متمسكا بفكرة التغيير الجذري ورفض الفساد والمفسدين، والعيش تحت كنف نظام استبدادي.

خاتمة:

ما يخالنا قوله في الأخير هو أن زوال إرث النظام القديم الممتد منذ الاستعمار لا يمكن القضاء عليه بين ليلة وضحاها، كما أن إسقاط الدولة الكلبتقراطية لا تتحقق بإجراء انتخابات أو إلقاء خطابات، وإنما يستلزم وضع خارطة طريق واضحة المعالم لإنشاء جيل جديد ووضع نظام شرعي، ويحتاج ذلك على الأقل عقد أو عقدين من الزمن.

كما أنه إذا لم يتم التعامل مع ظاهرة الفساد بجدية، وظل هناك ضعف في الخطاب السياسي القائم على المفاهيم الشعبوية وتقديس الماضي والتغني به، دون تطوير الحوار حسب متطلبات العصر، والتنافس القائم على الإنجازات والكفاءات فإن التغيير لن يحدث، والجمهورية الموعودة لن تبنى، ويبقى النظام السياسي والدولة الجزائرية في تلك الحلقة المفرغة، وسيرمم النظام الكلبتقراطي نفسه من جديد إن كان قد تم إزاحة جزء منه، ونرجع إلى نفس المشاكل، وهو ما يحيلنا إلى قول "لاري دايموند" **بإن "أحد أفضل الطرق لمحاربة الكلبيتقراطية، هو المأسسة لديمقراطية حقيقية، يستطيع الشعب عن طريقها القذف بالحكام الفاسدين بعيدا عن مكاتب الدولة، ويستطيع النظام القضائي التصرف باستقلالية تامة تمكنه من ملاحقة المسؤولين الذين محو الخط الفاصل بين الصالح العام، والجشع الشخصي"**(حمد).

ومنه فإن إعادة إنتاج نظام جديد وبناء جمهورية جزائرية ثانية حسب تطلعات الشعب ورواد التغيير_ مرهون بالقضاءعلى الكلبتقراطية والمسؤولين الحكوميين الفاسدين الذين غالبا ما يفلتون من العقوبات عند القبض عليهم، نظرا لعدم معرفة كل أطراف الشبكة التي تشاركهم "الغنائم"، أو استغلال الثغرات القانونية في الدفاع عن أنفسهم والتي كانوا قد وضعها لهذا الغرض.

ومن النتائج التي استخلصناها من هذه الدراسة:

*الكلبتقراطية من أخطر أنماط الفساد الذي يمكن أن يهدد كيان الدولة وبنيانها، وقد يؤدي إلى انهيارها.
*يعتبر الفساد البنيوي عامل رئيسي في فشل بناء الدولة الديمقراطية الفاعلة.
*تدل العديد من المؤشرات التي ذكرناها في هذه الدراسة إلى أن النظام الجزائري القديم كان نظام كليبتقراطي، وأنه هو من أجج الحراك السلمي للجزائر الذي انطلق في 2019/02/22.

* يرتهن بناء الجمهورية الجزائرية الجديدة بمدى توافر الإرادة ونجاح التسوية السياسية بين النظام والمجتمع، وقدرة الدستور الجديد في تجسيد مطالب الحراك، والحد من الفساد، وتطبيق عدالة انتقالية يكون هدفها معالجة مشاكل الحاضر والتطلع للمستقبل عوض مدح وذم الماضي.

قائمة المراجع:

أولا–الكتب

جونستون، مايكل، (2008)، متلازمات الفساد: الثروة والسلطة والديمقراطية، ترجمة: نايف الياسين، السبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان.

الهلالي، محمد، لزرق، عزيز، (2011)، دفاتر فلسفية نصوص مختارة، الطبعة الأولى، المغرب: دار توبقال للنشر.

هنتغتون، صمويل، (1993). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي.

الشطي، اسماعيل، وآخرون، (2004)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

غراتغيوم، جلبير، (2011)، اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، ترجمة محمد أسليم، المغرب: إفريقيا الشرق.

Alves Ribeiro, H.V., L.G.A., Mart ins, Lenzi,A.F., E.K., & Perc, M,(2018) , **The dynamical structure of political corruption network**, Journal of Complex Networks

Hachemaoui, Mohammed (*2011,)* , La corruption politique en Algérie: l'envers de l'autoritarisme, ***EPSRIT***

Hachemaoui, Mohammed, ***(2009*)** , "Permanences du jeu politique en Algérie", ***politique étrangère,*** **IFRI.**

Jancsics David, & Jávor István,(2012) , **Corrupt Governmental Networks,** International Public Management Journal**.**Public Management Journal

Peeters,Carel, F.W (2011) .**Social Network Analysis of Corruption Structures: Adjacency Matrices Supporting The Visualization and Quantification of Layeredness**, Eleven, International Publishing.

ثانيا –الدوريات

بركات، محمد،، (2020). "الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فبراير 2019 تؤسس لجزائر جديدة". **مجلة الدراسات والبحوث القانونية.** العدد02. ص. ص210.

مزارة، زهيرة، (2020). الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي [الجزائر، السودان أنموذجا]". **مجلة الفكر القانوني والسياسي**. العدد02، ص.ص346.

Jolly , Cécil, (2001) , '' Les Cercles Vicieux De La Corruption En Algérie'', **Revue internationale et stratégique**, n°48, p.p

ثالثا: الأطروحات:

مجناح، آمال،(2019)، "الحكم الراشد وإشكالية الحكم الراشد في إفريقيا"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (ل.م.د)**، جامعة المسيلة (الجزائر).

ثالثا– المواقع الالكترونية

أنوزلا، علي، "كليبتقراطيات عربية"، 2018/08/04، **على الرابط**: https://www.aljazeera.net/blogs/، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/20، على الساعة: 18.00.

بوحنية، قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/08/07. **على الرابط: https://studies.aljazeera.net**، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020/05/22، على الساعة: 19:05

حمد، النور، "الكليبتوقراطية وأنموذجها الإنقاذي..."، 2019/03/21، على الرابط: http://www.sudanile.com. تم الاطلاع عليه بتاريخ:2020/03/01، على الساعة 17.00.

عبه جي، نورا ، "الكلبتقراطية"، موسوعة العلوم السياسية، **على الرابط**: https://political- encyclopedia.org ، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2020/03/01، على الساعة 17.00.

الرئيس تبون يترأس أول اجتماع لمجلس الوزراء، وكالة الأنباء الجزائرية، 2020/01/02، الساعة 22.05، على **الرابط: http://www.aps.dz/ar/algerie/.**